المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة

متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠م

"تصور مقترح"

إعداد

د. سعد بن مسعد السلمي أ. يحيى بن سعيد القحطاني

١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧ م

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة:

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها لعام ٢٠٣٠م أن تصبح نموذجاً رائداً في العالم على كافة الأصعدة، من خلال تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً، من خلال تحقيق أفضل استثمار ممكن لثرواتها الطبيعية والبشرية، ومضاعفة الجهود المبذولة من أجل المحافظة على مكتسبات ومنجزات الوطن وتنميتها، وذلك من خلال الاعتماد على التعليم والتأهيل، وتوفير الخدمات المتطورة لأبناء الوطن في كافة مجالات الحياة.

ونظراً لأن التعليم يمثل قاطرة المجتمع تجاه المستقبل، لذلك يوليه المجتمع أهمية كبيرة، ويعتبره الاستثمار الأمثل لموارده البشرية والمادية، ووسيلة المجتمع للنهوض والتنمية، مما يدعو إلى اعتبار التعليم قضية وطنية يجب أن يشارك الجميع فيها، لما يحققه من فوائد تعود على المجتمع بأسره. وقد حرصت المملكة العربية السعودية على التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها وأنواعها، استجابة للطلب المتزايد على التعليم.

ومن الأهداف الرئيسة التي تسعى هذه الرؤية إلى تحقيقها بناء شخصيات أبناء المجتمع من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بكافة مكوناتها، وإكسابهم المعارف والمهارات والسلوكيات التي تجعلهم يتصفون بالمبادرة والمثابرة والقيادة، بالإضافة إلى ربط المنظومة التعليمية باحتياجات سوق العمل.

كما تتضمن رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠م إطلاق برنامج "ارتقاء" الذي سوف يشتمل على مجموعة من مؤشرات الأداء التي تقيس مدى إشراك المدارس لأولياء الأمور في عملية تعليم أبنائهم، وإنشاء مدارس لأولياء الأمور يطرحون من خلالها اقتراحاتهم ويناقشون

القضايا التي تمس تعليم أبنائهم، بالإضافة إلى تقوية الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية المتميزة لأبناء المجتمع.

ومن المعروف أن مؤسسات التعليم في المملكة العربية السعودية تملكها الدولة، وهي التي تتولى الإنفاق والإشراف عليها، وتقدم خدماتها التعليمية للطلاب مجاناً، وأن مؤسسات التعليم الأهلية التي يملكها القطاع الخاص ويتم فيها التعليم برسوم محددة، ظلت لفترة طويلة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من المؤسسات التعليمية، ولكن في الفترة الأخيرة بدأ هذا الوضع يتغير، وأخذت أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة في كافة المراحل التعليمية في التزايد، نتيجة زيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها، نتيجة للعديد من الأسباب الأكاديمية وغير الأكاديمية، مما يعد مؤشراً نحو التوسع في مجال خصخصة التعليم في المملكة. (المانع، ٢٠٠٣، ١٠٨)

ولكن على الرغم من ارتفاع الميزانية المخصصة للتعليم في المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك نمواً متزايداً سنوياً في أعداد الطلاب، مما يتطلب توسعاً ونمواً في القدرة الاستيعابية للمدارس، الأمر الذي يشكل ضغطاً مستمراً على القطاع العام من أجل توفير النفقات التعليمية اللازمة لمواجهة هذا النمو. (العتيبي، ٢٠٠٦، ٢٥)

ومن ناحية أخرى يعد التوجه نحو خصخصة الخدمات العامة جزءاً من إطار عام للإصلاح، يهدف إلى التقليل من حجم النفقات العامة في المجتمع، وإتاحة التنوع في الجهات المقدمة للخدمات، وتحقيق الأهداف العامة من خلال مشاركة القطاع الخاص في تحقيقها، وقيام الدولة بمنحه بعض الصلاحيات لتقديم بعض الخدمات وفقاً لضوابط وحدود معينة. (Fitz& Beers, 2002, 137)

الفصل الثاني

خصخصة التعليم العام

أولاً: مفهوم الخصخصة:

لا تتضمن الأدبيات تعريفاً متفقاً عليه لمصطلح الخصخصة، فقد تعددت تعريفات الباحثين للخصخصة وفقاً لمنطلقاتهم البحثية وتوجهاتهم الفكرية، ومن أهم هذه التعريفات ما يأتي:

التوسع التدريجي في الملكية الخاصة، وإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي، وتخلي الدولة تدريجياً عن بعض مؤسسات القطاع العام كلياً أو جزئياً من خلال وسائل متعددة. (نجار، ٢٠٠٣، ١٩)

قيام الدولة بالاستغناء عن مؤسساتها الاستثمارية كلياً أو جزئياً لصالح القطاع الخاص، من أجل إنتاج وتقديم السلع والخدمات. (البرقاوي، ٢٠٠٦، ١٦)

نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، سواء اتخذ ذلك شكل البيع، أو التمليك، أو المبادلة بالديون، أو من خلال عقود الإدارة أو التأجير. (الحاجي، ٢٠٠٧، ١٦)

قيام الدولة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول المملوكة للدولة، من خلال التحويل الجزئي أو الكلي لملكية القطاعات العامة إلى القطاع الخاص، من أجل تحسين كفائتها الإنتاجية لخدمة أهداف التنمية وتوفير جهود الدولة فيما هو أنفع للمجتمع. (جوهر، ٢٠٠٨، ٢٤٢)

علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، تتم من خلال إدحال الخبرة الإدارية لهذا القطاع الخاص في أنشطة المنشآت والمؤسسات العامة، وإدارتها وفقاً لطريقة سير المنشآت الخاصة، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة أو عقود الإيجار أو عقود الامتياز. (عبدالرحيم، ٢٠١١، ١٣)

عملية إدارية تهدف إلى تحويل المؤسسات العامة كلياً أو جزئياً إلي القطاع الخاص لتشغيلها وتوفير الخدمات للمواطنين وتخفيف الأعباء المادية عن الدولة، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية. (ساعاتي، ٢٠١٢، ١١٣)

تحويل ملكية المؤسسات كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص، من أجل رفع مستوى أداء هذه المؤسسات، والحصول على نتائج أفضل، وتحقيق مكاسب مادية ومنافع اجتماعية. (الشمراني، ٢٠١٥، ٢٠)

ويمكن استخلاص بعض النقاط من التعريفات السابقة، مثل:

- اعتماد الخصخصة على فرضية تمتع القطاع الخاص بميزة تنافسية عالية من حيث الكفاءة الفنية والتخلص من البيروقراطية.
- تحرر الحكومات من القيام بالأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها بفاعلية من أجل التفرغ للأنشطة الاستراتيجية التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها.
- تعدد وسائل الخصخصة وتدرجها من نقل الملكية إلى القطاع الخاص إلى نقل الإنتاج فقط إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بالملكية.
- إمكانية تنفيذ الخصخصة بصورة جزئية أو كلية.

ثانياً: أهداف الخصخصة:

تسعى الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تطبيق الخصخصة، وقد أشار العديد من الباحثين (مثل: نجار، ٢٠٠٣، ٢٢؛ البرقاوي، ٢٠٠٦، ٢٥؛ عبدالرحيم، ٢٠١١، ١٣) إلى هذه الأهداف، ومن أهمها ما يأتي:

- رفع الكفاءة والقدرة التنافسية للمؤسسات.
- تحسين الوضع المالي للدولة.

- تقليل حجم القطاع العام، ومن ثم تخفيف الأعباء الإدارية والمالية الواقعة على عاتق الدولة وميزانيتها.
- تخفيف الأعباء المالية المخصصة للمشروعات العامة، وذلك في محاولة للوصول إلى ضوابط مالية واستقرار على المستوى الكلي للبنيان الاقتصادي.
- تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تعزيز الأسواق التنافسية.
- تحقيق المزيد من الحرية الشخصية والحوافز الفردية للقضاء على السلبيات الاقتصادية والاجتماعية.
- إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم و فرض الانضباط.
- تعزيز وتقوية قوى السوق، وزيادة مستوى المنافسة في الأنشطة الاقتصادية.
- توسيع قاعدة امتلاك الأسهم، ومن ثم تطوير أسواق المال.
- تحفيز العاملين على العمل والإنتاج، وإتاحة الفرصة أمامهم لتملك أسهم في بعض وحدات القطاع العام التي يتم تحويلها إلى قطاع خاص.
- إصلاح الهيكل الإداري والمالي والتسويقي لوحدات القطاع العام، وإيجاد مناخ مشجع على المنافسة.
- تأسيس النظام الاقتصادي القائم على قيم العمل والمحاسبية والثواب والعقاب.
- تعميق مفهوم سوق رأس المال المحلي، وتوجيه المدخرات الخاصة نحو الاستثمارات طويلة الأجل.

الفصل الثالث

رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠م في مجال التعليم

أولاً: الأهداف الرئيسة لرؤية المملكة ٢٠٣٠م:

لقد بنيت أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م على ثلاثة محاور رئيسة، وهي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. وبالنسبة للمحور الأول (المجتمع الحيوي) فتستهدف الرؤية تحقيق مجتمع حيوي ذي قيم راسخة، وبيئة عامرة وبنيان متين، وفيما يتعلق بالمحور الثاني (الاقتصاد المزدهر) فتستهدف الرؤية إيجاد اقتصاد ذي فرص مثمرة، واستثمار فاعل، وتنافسية جاذبة، وموقع مستغل أمثل استغلال، أما فيما يخص المحور الثالث (الوطن الطموح) فتستهدف الرؤية تحقيقه من خلال حكومة فاعلة ومواطن مسئول، ويتحقق ذلك من خلال الحوكمة الفاعلة لقطاعات التنمية في المملكة، وفعالية إدارة مقدرات الدولة للارتقاء باقتصادها. (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦، ١)

وفيما يتعلق بجال التعليم فإن رؤية المملكة ٢٠٣٠م تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية ، وهي:

١- إتاحة الخدمات التعليمية لمختلف فئات وشرائح الطلاب، وذلك لترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة حاجات سوق العمل.

٢- تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.

٣- تحسين البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وتنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها، ورفع نسبة الطلبة المستفيدين من البرامج الخاصة بالموهوبين.

٤- تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم.

٥- تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلاب.

٦- تعزيز قدرة النظام التعليمي على تلبية متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.

٧- تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، ورفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم بالتوسع في خصخصة الخدمات الحكومية.

(وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠م؛ برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠)

ثانياً: ملامح النظام التعليمي التي وردت في رؤية المملكة ٢٠٣٠م:

لقد نال تطوير النظام التعليمي جانباً كبيراً من الاهتمام في رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وذلك باعتبار التعليم يمثل مرتكزًا رئيساً في التخطيط للمجالات التنموية الأخرى، وقد تضمنت رؤية المملكة ٢٠٣٠م العديد من التوجهات العامة لتطوير التعليم، وتحقيق الاستثمار في التعليم والتدريب، واعتبار التعليم محركاً رئيساً من أجل دفع عجلة التنمية والاقتصاد.

ومن أهم الملامح التي وردت في رؤية المملكة ٢٠٣٠م وتوضح ملامح النظام التعليمي في ضوء هذه الرؤية ما يلي:

١- "نبني شخصيات أبنائنا. سنرسخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها. مما يمكن المدرسة بالتعاون مع الأسرة من تقوية نسيج المجتمع، من خلال إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكون ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة، ولديها القد ر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي، وسنعمل

على استحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الوقافية والاجتماعية والتطوعية والرياضية ع ر تمكين المنظومة التعليمية والثقافية والترفيهية".

٢- "مستقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، وبالفرص التي تتاح للجميع".

٣- "مجتمع حيوي، بنيانه متين، هدفنا هو تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج، من خلال تعزيز دور الأسرة وقيامها بمسؤولياتها، وتوفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منلومة اجتماعية وصحية ممكنة".

٤- "إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، كما سنعمل على مساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حت يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم".

٥- "من التزاماتنا برنامج (ارتقاء) ودور أكبر للأسرة في تعليم أبنائها يمثل اهتمام الأبوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، ويمكن للمدارس وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية".

٦- "نتعلم لنعمل. سنواصل الاستمرار في التعليم والتدريب وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائل المستقبل. وسيكون هدفنا أن يحصل كل طفل سعودي –أينما كان – على فرص التعليم الجيد وفق خيارات متنوعة. وسيكون تركيزنا أكبر على مراحل التعليم المبكرة وعلى تأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتدريبهم وتطوير المناهج الدراسية. كما سنعزز جهودنا في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، حيث تم إطلاق البوابة الوطنية للعمل (طاقات)".

٧- "سيتمكن طلابنا من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي. سنحقق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وسنعزز دور المعلم ونرفع تأهيله، وسنتابع مستوى التقدم في هذا الجانب، وننشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي، كما سنعمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وسنعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، وننشئ المنصات التي تعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل".

٨- "سنعمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي. ومن أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، سنقوم بإنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة".

ومن يتفحص أهم ملامح النظام التعليمي وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠م يكتشف اهتماماً بالغاً بتطوير التعليم ووصوله إلى مستوٍ متقدم من الجودة والقدرة على تحقيق التنافسية، وربط مخرجات النظام التعليمي بمتطلبات سوق العمل، وتوفير الفرص التعليمية للجميع في بيئة تعليمية مناسبة، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية، وتمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في تقديم الخدمات التعليمية لأبناء الوطن، من أجل إعداد أجيال قادرة على تحمل المسؤولية.

ومن أبرز الملامح التربوية التي ركزت عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠م ما يأتي:

١- تنظر رؤية ٢٠٣٠م إلى العنصر البشري باعتباره أهم ثروة يملكها الوطن، ومن خلال التعليم والتأهيل سيكون الشعب السعودي في مقدمة دول العالم، بإذن الله تعالى، ذلك لأن المحور الأول لتحقيق الرؤية هو "المجتمع الحيوي"، وتنطلق الرؤية منه أفراداً وأسراً، وتنتهي إليه، وهذا يعني أن مشاركة أفراد المجتمع ستزداد مع ما ستقدمه الدولة من برامج لتحقيق الرؤية.

الفصل الرابع

الدراسات السابقة

يتناول الفصل الحالي عرضاً لبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وقد تم ترتيب الدراسات السابقة ترتيباً زمنياً من الأقدم إلى الأحدث، ثم التعليق العام بتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية ومدى الاستفادة منها، وما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

١-دراسة المانع (٢٠٠٣) بعنوان: هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو خصخصة التعليم فيها، وتكونت عينة الدراسة من (٢٨٠) فرداً من المشرفين التربويين والإداريين والأكاديميين، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وقامت بإعداد استبانة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أنه يتوقع من الخصخصة تلبية العديد من الاحتياجات المادية والأكاديمية التي تتضمن حل مشكلات تمويل التعليم، وتطوير الخدمات التعليمية، وتنويع برامج التعليم، ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تلبية بعض الاحتياجات الإدارية والتنظيمية التي تتضمن الحاجة إلى السرعة في اتخاذ القرارات، وتيسير إدخال التجديدات والإصلاحات التربوية، والمرونة في صياغة الأنظمة، والتقليل من الإجراءات المعقدة.

٢-دراسة سليم (٢٠٠٤) بعنوان: مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (٥٥) فرداً من المسئولين عن تمويل مؤسسات التعليم العالي الأهلي، وقامت الباحثة بإعداد استبانة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن ترتيب المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي وفقاً لدرجة أهميتها كما جاءت في استجابات أفراد عينة الدراسة جاء كما يلي: التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة، ثم الرسوم المحصلة من الطلاب، ثم الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة، ثم الإيرادات الناتجة عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية، ثم القروض، ثم الأوقاف، ثم الوصايا.

٣-دراسة هندي (٢٠٠٤) بعنوان: علاقة التعليم الخاص بالتعليم الحكومي في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في مصر:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة التعليم الخاص بالتعليم الحكومي في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في جمهورية مصر العربية، وتكونت عينة الدراسة من (٣٦٠) فرداً من القيادات التربوية في كل من التعليم الحكومي والخاص بمحافظات صعيد مصر، وقام الباحث بإعداد استبانة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة يعتبرون أن التعليم الخاص يمثل جزءاً مهماً من منظومة التعليم بصفة عامة، وأن التعليم الحكومي لديه الخبرات التربوية التي يمكن أن تسهم في توجيه التعليم الخاص نحو تحقيق أهدافه، وان التعليم الخاص يحقق عائداً مالياً للدولة يمكن الاستفادة

منه في تطوير التعليم الحكومي، وأن العلاقة بين التعليم الخاص والتعليم الحكومي علاقة تكاملية.

٤- دراسة تورشي Torche (٢٠٠٥) بعنوان: الخصخصة ودورها في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: دراسة لحالة تشيلي:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات التربوية للخصخصة ودورها في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في تشيلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٢) فرداً من المعلمين ومديري المدارس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بإعداد استبانة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن ميزانية المؤسسات التعليمية تتأثر بقوى السوق، وأنه يجب وضع ضوابط للخصخصة حتى تسهم بفاعلية في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٥- دراسة العصلب (٢٠٠٥): بعنوان: الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الثانوي الأهلي في المملكة العربية السعودية وعلاقتها ببعض المتغيرات التعليمية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الثانوي الأهلي في المملكة العربية السعودية، والكشف عن علاقتها ببعض المتغيرات التعليمية، واشتملت عينة الدراسة على طلاب التعليم الثانوي الأهلي في إدارتي التعليم بالرياض وجدة، واتبع الباحث منهج تحليل النظم الذي يهتم بدراسة النظام التعليمي ككل والعلاقات بين عناصره للتعرف على مدى كفاءة هذا النظام، وقد أظهرت النتائج أو واقع الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الثانوي الأهلي مرتفع، وذلك لما يتمتع به النظام من مدخلات عالية ساهمت في رفع كفاءته، حيث إن المعلمين يحملون مؤهلات علمية تربوية عالية في مختلف التخصصات التي يقومون بتدريسها، مع توفر عدد كبير من سنوات الخبرة لديهم، بالإضافة إلى أن كثافة الفصول تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٢ طالباً، مما يسهم في زيادة قدرة

المعلم على التعامل مع جميع الطلاب ومراعاة الفروق الفردية بينهم، ومن ثم ينعكس ذلك على ارتفاع نسب نجاح الطلاب.

٦- دراسة العتيبي (٢٠٠٦): بعنوان: إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (٣٩٢) فرداً من مسئولي التعليم العام ومسئولي القطاع الخاص، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بإعداد استبانة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن أبرز التي يسهم القطاع الخاص في تمويلها هي: تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب، وطباعة النشرات التربوية، وإنشاء المباني التعليمية، كما أظهرت النتائج أنه يمكن زيادة إسهام مشاركة القطاع الخاص في تميل التعليم العام من خلال العديد من الآليات، ومن أهمها: تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في قطاع التعليم.

٧- دراسة عبدالله (٢٠٠٥) بعنوان: التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع آراء الإداريين والمعلمين نحو خصخصة التعليم، واشتملت عينة الدراسة على (٤٤٧) فرداً، منهم (٥٧) إدارياً و(٤٩٠) معلماً، وقامت الباحثة بإعداد استبانة لجمع البيانات، وقد أظهرت النتائج أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى خصخصة التعليم هي: توفير مناخ آمن يحترم الطلاب ويشعرهم بإنسانيتهم، وزيادة التحصيل لدى الطلاب، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من البرامج التعليمية النوعية، وبالنسبة بإيجابيات خصخصة التعليم فكان أهمهما: زيادة قدرة النظام التعليمي

على المنافسة الدولية، وتحسين الكفاءة التعليمية للمدارس، وتحسين الكفاءة التدريسية للمعلمين، والتقليل من بيروقراطية القطاع العام، أما بالنسبة للسلبيات المترتبة على خصخصة التعليم فكان أهمها: زيادة رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، والحد من عدالة الفرص التعليمية، وتهديد الأمن الوظيفي للمعلمين.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

تناول الباحثان في هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الحالية، وتشمل تحديد منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة وعينتها، والأداة المستخدمة لجمع البيانات في الدراسة ومراحل بناء هذه الأداة، والطرق المتبعة للتحقق من صدقها وثباتها، والمتغيرات التي تتضمنها الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات، وخطوات إجراء الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وذلك لمناسبته لطبيعة الدراسة الحالية، فكما يشير عبيدات (٢٠٠٧، ١٧٦) فإن هذا المنهج يهتم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة الحالية جميع مديري إدارات التعليم ومساعديهم بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (٢١٠) فرداً، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٨) فرداً من مديري إدارات التعليم ومساعديهم تم اختيارهم بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة، بما نسبته (٥١.٤٣ %) من إجمالي مجتمع الدراسة.

ويوضح الجدولان (١) و(٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة:

جدول (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	٣٤	% ٣١.٤٨
ماجستير	٤٢	% ٣٨.٨٩
دكتوراه	٣٢	% ٢٩.٦٣
المجموع	١٠٨	% ١٠٠

ويمثل الشكل البياني الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:

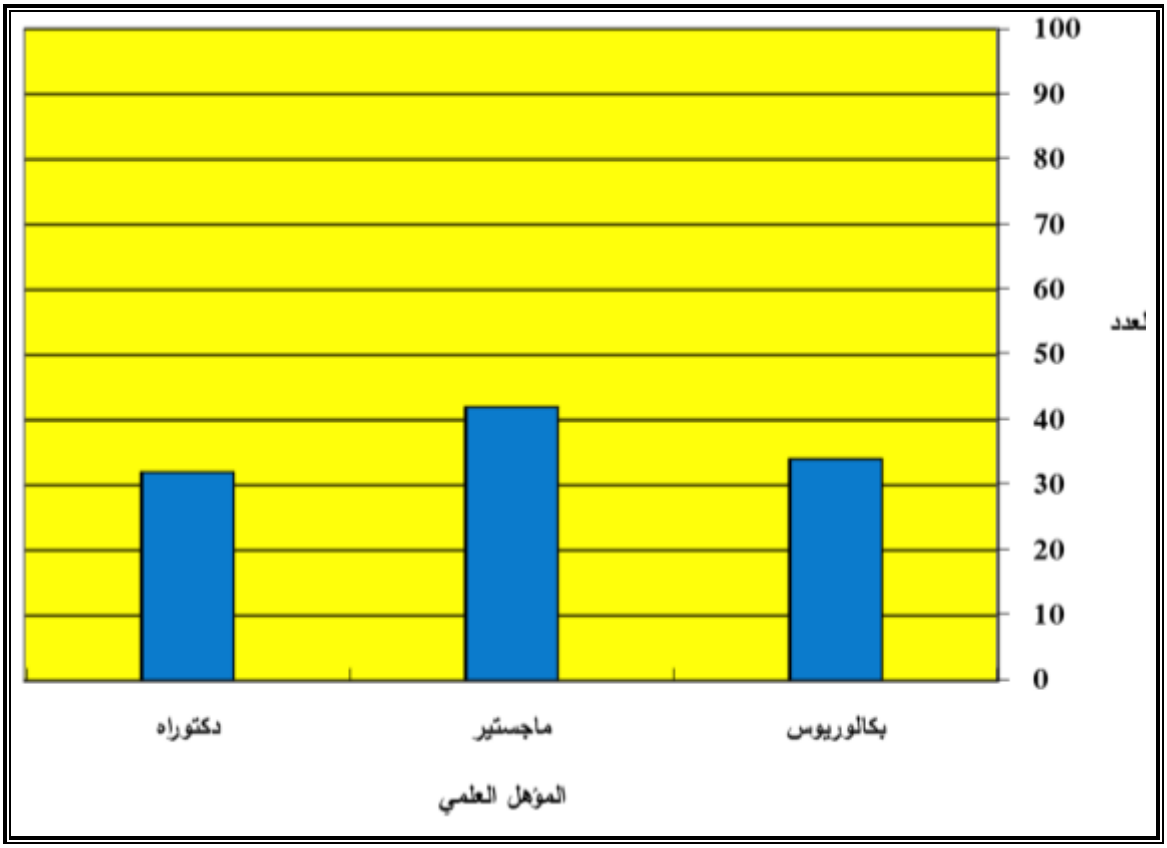

شكل (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

يتضح من جدول (١) ومن شكل (١) أن عدد الأفراد في عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي بكالوريوس بلغ (٣٤) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٣١.٤٨ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد في عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي ماجستير بلغ (٤٢) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٣٨.٨٩ %) من إجمالي عينة الدراسة، وأن عدد الأفراد في عينة الدراسة الذين مؤهلهم العلمي دكتوراه بلغ (٣٢) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (٢٩.٦٣ %) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٠ سنة	١٠	% ٩.٢٦
من ٢٠ لأقل من ٢٥ سنة	٣٠	% ٢٧.٧٨
من ٢٥ لأقل من ٣٠ سنة	٥٠	% ٤٦.٢٩
٣٠ سنة فأكثر	١٨	% ١٦.٦٧
المجموع	١٠٨	% ١٠٠

ويمثل الشكل البياني الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

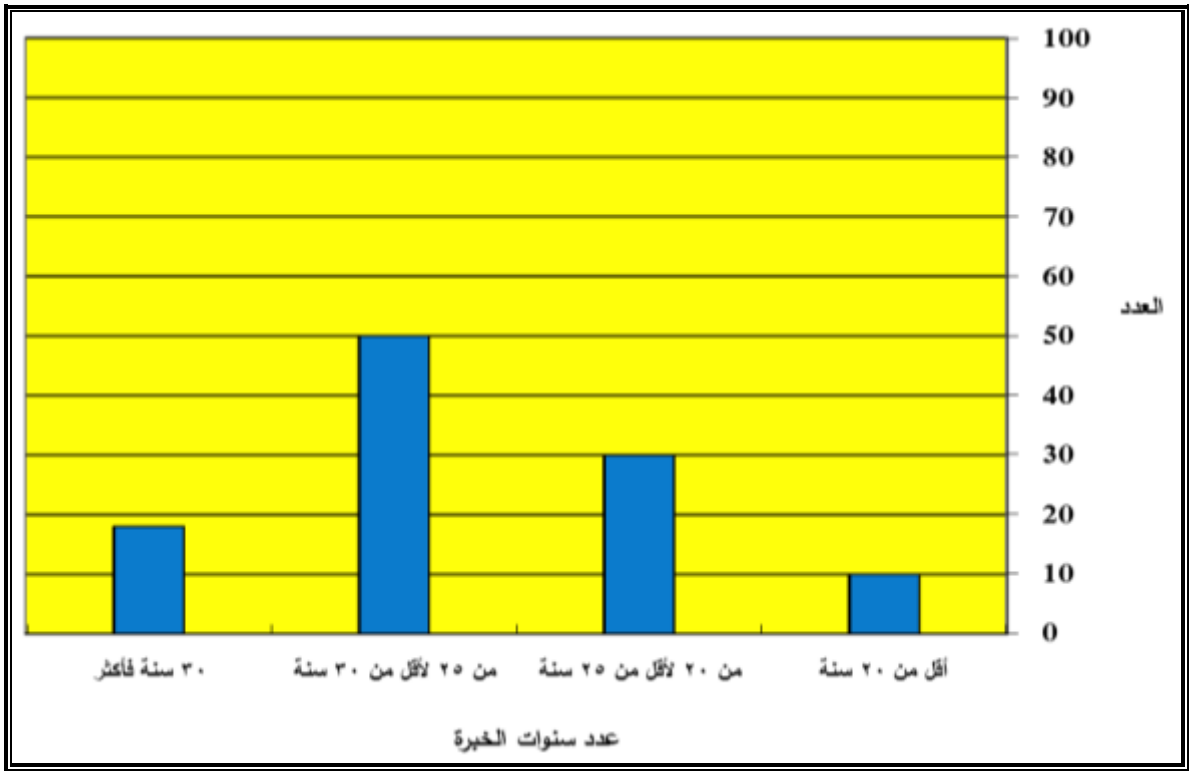

شكل (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

الفصل السادس

نتائج الدراسة

تناول الباحثان في هذا الفصل عرض النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة، ومناقشة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية وربطها بنتائج الدراسات السابقة.

أولاً: نتائج الإجابة عن السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على " **ما مشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري إدارات التعليم ومساعديهم؟** "

وتمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد عينة الدراسة من مديري إدارات التعليم ومساعديهم على العبارات الخاصة بالمحور الأول من الاستبانة المستخدمة في الدراسة الحالية (مشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بمشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	ارتفاع التكلفة التي تتحملها الدولة مقابل تقديم الفرص التعليمية لأبناء المجتمع.	٤.٤٦	٠.٨٢	عالية جداً	١
٢	الاستعانة ببعض المباني المؤجرة نظراً لعدم كفاية المباني المدرسية الحكومية.	٤.١٣	٠.٩٣	عالية	٤
٣	زيادة كثافة الطلاب في الفصول بالمدارس الحكومية بالمقارنة بالمعدلات الدولية.	٣.٦٩	٠.٩٤	عالية	١٠
٤	غلبة البيروقراطية على إدارات المدارس الحكومية.	٣.٣٩	٠.٩٥	متوسطة	١٣
٥	ضعف مستوى المخرجات التعليمية في التعليم الحكومي بوضعه الحالي.	٣.٨٥	٠.٩٧	عالية	٦
٦	القصور في توجيه الطلاب نحو الأنشطة المدرسية.	٣.٧٠	٠.٩٦	عالية	٩
٧	قلة توفر الإمكانات والتجهيزات المطلوبة من معامل ومختبرات وغيرها.	٣.٤٨	٠.٩٨	عالية	١٢
٨	قلة الخدمات الطلابية المتوفرة في المدارس الحكومية.	٣.٣٥	٠.٩٣	متوسطة	١٤
٩	انخفاض نسبة الرضا عن المستوى التعليمي في المدارس الحكومية.	٣.٦٥	٠.٩٣	عالية	١١
١٠	ضعف ارتباط المناهج والمقررات الدراسية بالحياة اليومية للطلاب.	٤.٣١	٠.٨٢	عالية جداً	٢
١١	كثرة غياب الطلاب عن المدارس، بسبب ضعف دافعية التعلم لدى الطلاب.	٣.٧٦	٠.٩٨	عالية	٨
١٢	البيئة المدرسية غير جاذبة للطلاب.	٤.١١	٠.٨٢	عالية	٥

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١٣	مقاومة بعض المعلمين للتغيير في الأساليب المستخدمة في أداء العمل.	٤.٢٤	٠.٧٨	عالية جداً	٣
١٤	القصور في مواكبة المناهج للتغيرات العالمية المتسارعة.	٣.٨١	٠.٩٥	عالية	٧
	المتوسط العام للمحور الأول (مشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي)	٣.٨٥	٠.٤١	عالية	

ويوضح الشكل التالي تمثيلاً بيانياً للمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بمشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي:

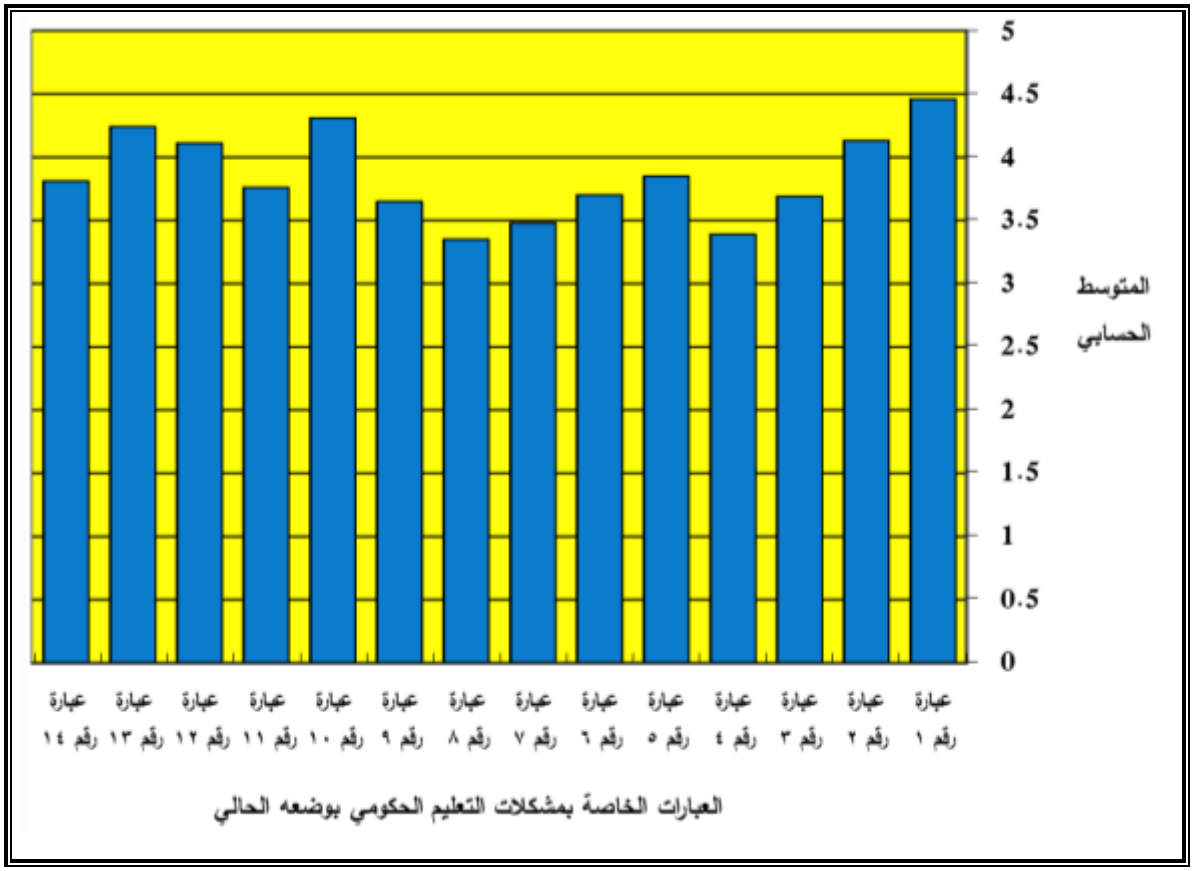

شكل (٣)

تمثيل بياني للمتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على

العبارات الخاصة بمشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي

يتضح من الجدول (٩) ومن الشكل (٣) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بمشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي بلغ (٣.٨٥) بانحراف معياري (٠.٤١) وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح، مما يعني تقارب استجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بهذا المحور، وكانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور عالية، كما يتضح من الجدول (٩) ومن الشكل (٣) أن

المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور تراوحت ما بين (٣.٣٥) إلى (٤.٤٦) بدرجة موافقة تراوحت ما بين متوسطة إلى عالية جداً، وقد جاء ترتيب عبارات المحور الأول للاستبانة (مشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي) وفقاً لدرجة الموافقة كما يأتي:

- جاءت العبارة رقم (١) والتي تنص على " ارتفاع التكلفة التي تتحملها الدولة مقابل تقديم الفرص التعليمية لأبناء المجتمع " في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٤.٤٦) وبانحراف معياري (٠.٨٢) وبدرجة موافقة عالية جداً.
- وجاءت العبارة رقم (١٠) والتي تنص على " ضعف ارتباط المناهج والمقررات الدراسية بالحياة اليومية للطلاب " في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٤.٣١) وبانحراف معياري (٠.٨٢) وبدرجة موافقة عالية جداً.
- وجاءت العبارة رقم (١٣) والتي تنص على " مقاومة بعض المعلمين للتغيير في الأساليب المستخدمة في أداء العمل " في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٤.٢٤) وبانحراف معياري (٠.٧٨) وبدرجة موافقة عالية جداً.
- وجاءت العبارة رقم (٢) والتي تنص على " الاستعانة ببعض المباني المؤجرة نظراً لعدم كفاية المباني المدرسية الحكومية " في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٤.١٣) وبانحراف معياري (٠.٩٣) وبدرجة موافقة عالية.
- وجاءت العبارة رقم (١٢) والتي تنص على " البيئة المدرسية غير جاذبة للطلاب " في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٤.١١) وبانحراف معياري (٠.٨٢) وبدرجة موافقة عالية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الباسل، ميادة فوزي (٢٠٠١). خصخصة بعض مدارس التعليم العام في مصر: دراسة ميدانية. **مجلة التربية**، جامعة الأزهر، مصر، ٩٩، ١٥١-٢١٨.
- الباسل، نسرين محمد؛ سليمان، هناء إبراهيم (٢٠١٣). القطاع الخاص وعلاقته بدعم تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي بمصر. **المجلة التربوية**، ٣٤، ٣٥٧-٤٠٢.
- البرقاوي، مروان (٢٠٠٦). خصخصة التعليم العالي في الأردن: دراسة تحليلية نوعية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠٠١). **تقرير التنمية البشرية**، النسخة العربية.
- برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م.
- الجابري، نياف بن رشيد؛ العامري، أماني ضيف الله (٢٠١٠). تجربة المدارس المفوضة في الولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. **بحث مقدم إلى الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، اللقاء السنوي الخامس عشر "تطوير التعليم: رؤى ونماذج ومتطلبات"**، ٥/٦ يناير، ٣٨٧-٤٠٩.
- الجبوري، مهند إبراهيم (٢٠٠٨). **النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص: دراسة مقارنة**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- جوهر، علي صالح (٢٠٠٨). التعليم الخاص وعلاقته بجودة التعليم العام في مصر. **مجلة كلية التربية**، جامعة دمياط، ٥٥، ٢٤١-٢٦٥.
- الحاجي، محمد عمر (٢٠٠٧). **الخصخصة: مالها وعليها**. دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحارثي، خالد بن ثابت (٢٠١٤). طرق التمويل البديلة للتعليم العالي الأهلي السعودي في ظل تحديات العولمة. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- حامد، أسماء حامد (٢٠١٤). اتجاهات الأسرة نحو التعليم الخاص: دراسة تقويمية تحليلية لمدارس التعليم الخاص – مرحلة الأساس بولاية الخرطوم. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامة أم درمان الإسلامية، السودان.

- الحجيلان، عبدالله بن محمد (٢٠١٤). عوامل التحاق طلاب المرحلة الثانوية بالمدارس الأهلية في منطقة القصيم التعليمية من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة القصيم.
- الحربي، خليل بن عبدالرحمن؛ درندري، إقبال بنت زين العابدين (٢٠١٦). تقويم البرامج التعليمية الدولية في المدارس الأهلية السعودية باستخدام نموذج روشي وزملائه للتقويم. **مجلة العلوم التربوية**، جامعة الملك سعود، ٢٨ (٢)، ٣١٧-٣٤٧.
- الحمدان، جاسم؛ القحطاني، عبدالمحسن؛ العازمي، مزنة (٢٠١٦). **أسس في اقتصاديات التعليم**. الكويت: دار المسيلة للنشر والتوزيع.
- الرباعي، زهير علي (٢٠١١). خصخصة التعليم الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية. **مجلة كلية التربية**، جامعة قناة السويس، ٢١، ٩١-١٣٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Braun, H.; Jenkins, F.& Grigg, W. (2006). Comparing private schools and public schools using hierarchical linear modeling. Department of Education, National center for education statistics, Institute of education sciences. Washington, DC: U.S. Government Printing Office. (NCES 2006-461).
- Fitz,J &Beers,B (2002). Education management organization and the privatization of public education: a cross-national comparison of the USA and Britain. *Comparative education*, 38 (2), 137-154.
- Gibson, H.& Brent, D. (2008). The impact of public private partnerships on education: A case study of Swell group PIC and Victorian Dock primary school. International journal of educational management, 22 (1).
- Hanushek, E. (2002). *Publicly provided education*. NBER Working Paper No. W8799.
- Iver, M.& Iver,D. (2006). Privatizing education in philadelphia: Are educational management organizations improving student achievement? *A paper prepared for presentation at the annual meeting of the American political science association*, Johns Hopkins University, Philadelphia, August 31- September 3.

- Patrinos, H. (2002). Private education provision and public finance: The Netherlands as possible model. Occasional paper, National center for the study of privatization in education.*Ncspe*, 59, 211-270.
- Torche, f. (2005). Privatization reform and inequality of educational opportunity: The case of Chile. Sociology of education, 78 (4), 33-42.
- Wenglinsky, H. (2007). Are private high schools better academically than public high schools? A paper presented to center on education policy, Columbia University, U.S.A.
- Wongsurawat, W. (2011). Education reform and the academic performance of public and private secondary school students in Thailand. Educational research policy practice, 10, 17-28.